الأمم المتحدة

A/C.5/72/SR.6

الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

Distr.: General
3 November 2017
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة السادسة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تومو مونتي . . . . . (الكاميرون)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة
والميزانية: *السيد رويس ماسيو*

المحتويات

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة المقترحة في ترتيبات تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين

مركز التجارة الدولية

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

17-18327 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١٣٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (*تابع*)

مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة المقترحة في ترتيبات تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين (A/72/7/Add.5 و A/72/337 و A/72/337/Corr.1)

مركز التجارة الدولية (A/72/6 (Sect. 13) و A/72/6 (Sect. 13)/Corr.1 و A/72/7/Add.3 و A/72/7/Add.3/Rev.1)

١ - **السيدة بارتسيوتاس** (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة المقترحة في ترتيبات تقاسم التكاليف التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين (A/72/337 و A/72/337/Corr.1)، وقالت إن التقرير أُعدّ استجابة لقرار الجمعية العامة ٧١/٢٧٢ باء، الذي أيدت فيه الجمعية استنتاجات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها الواردة في تقريرها ذي الصلة (A/70/7/Add.48) وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إليها مقترحا منقحا بشأن ترتيبات تقاسم تكاليف نظام المنسقين المقيمين وأن يقدم التكاليف ذات الصلة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٢ - وذكرت المتكلمة أنه قد اقتُرح تخصيص مبلغ ١٣ ٣٢١ ٥٧٤ دولارا كمساهمة من الأمانة العامة في نظام المنسقين المقيمين في إطار الباب ٩، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وحدد هذا المبلغ بصفة مؤقتة على أساس المبلغ الذي طلبه الأمين العام لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ في تقريره ذي الصلة (A/70/703)، بالنظر إلى أن التحليل اللازم لدعم المقترح المنقح بشأن ترتيب تقاسم التكاليف لم يكن قد أُنجز. وفي الوقت نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٧١/٢٤٣ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، أن يعد مقترحا شاملا لزيادة تحسين نظام المنسقين المقيمين. ويقوم نائب الأمين العام حاليا بإجراء استعراض في إطار الاستجابة لهذا الطلب، وستعرض نتائج الاستعراض على الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وبالنظر إلى أن نتائج الاستعراض قد تترتب عليها آثار متعلقة بتمويل نظام المنسقين المقيمين في المستقبل، فإن المقترح المنقح بشأن ترتيبات تقاسم التكاليف ذات الصلة لا يزال قيد الإعداد.

٣ - وتابعت المتكلمة قائلة إن الأمين العام، سعيا منه إلى كفالة استمرارية نظام المنسقين المقيمين، طلب اعتماد مبلغ ١٣ ٥٧١ ٨٠٠ دولار لهذا النظام في إطار الباب ٩ من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، أي بزيادة قدرها ٢٥٠ ٢٢٦ دولارا عن المبلغ المطلوب بصفة مؤقتة في الميزانية الأصلية المقترحة (A/72/6 (Sect. 9)). وأشارت إلى أن مساهمة الأمم المتحدة في نظام المنسقين المقيمين لا غنى عنها لضمان استدامة ركيزة التنمية.

٤ - وعرضت المتكلمة تقرير الأمين العام بشأن الباب ١٣، مركز التجارة الدولية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/6 (Sect.13)) و A/72/6 (Sect. 13)/Corr.1)، وقالت إن المركز، وهو الوكالة الإنمائية المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية اللتين تساهمان بنصيب متساو في تمويل ميزانيته العادية، يتولى المسؤولية عن تنفيذ البرنامج الفرعي ٦، الجوانب التشغيلية لتشجيع التجارة وتنمية الصادرات، من البرنامج ١٠، التجارة والتنمية، من الخطة البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. ومضت تقول إن المركز يولي الأولوية لتمكين المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من المشاركة في التجارة. وتتركز نسبة تزيد عن ٨٥ في المائة من أنشطة المركز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأقل البلدان نموا، والبلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع والتي تعاني من الهشاشة. واسترشادا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يدعم المركز النمو المستدام والشامل للجميع من خلال التجارة، مع التركيز بوجه خاص على عمالة النساء وتهيئة فرص العمل للشباب والفقراء.

٥ - واستطردت المتكلمة قائلة إن احتياجات المركز من الموارد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ يبلغ إجماليها ٧٢ ٩٧٢ ٧٠٠ فرنك سويسري. وتبلغ حصة الأمم المتحدة المقترحة ٣٦ ٤٨٦ ٣٥٠ فرنكا سويسريا، أي نصف الميزانية الإجمالية، ما يمثل انخفاضا قدره ٤٠٦ ٥٠٠ دولار، مقارنةً بالاعتماد المخصص لهذه الاحتياجات للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. ويتماشى هذا التخفيض مع قرار الجمعية العامة ٧١/٢٧٤ ويعكس المكاسب المتوقعة في الكفاءة في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

٦ - **السيد رويس ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية بشأن ترتيبات

تقاسم التكاليف فيما يتعلق نظام المنسقين المقيمين (A/72/7/Add.5)، وقال إن تقرير الأمين العام (A/72/337) يعكس ترتيبا مؤقتا لتمويل نظام المنسقين المقيمين اتفقت عليه الكيانات الأعضاء في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لحين تقديم المقترح الشامل الذي طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٧١/٢٤٣، تقديمه كي ينظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نهاية عام ٢٠١٧ وتنظر فيه الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. وبالنظر إلى أن المقترح الشامل يحتمل أن تترتب عليه آثار على ترتيبات تقاسم التكاليف، فإن اللجنة الاستشارية ليست في وضع يسمح لها بأن توصي بإقرار المقترح المتعلق بهذه الترتيبات الذي قدمه الأمين العام في الميزانية. وإذا أسفر قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المقترح الشامل عن آثار مالية في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، يمكن للأمين العام أن يقدم تقديرات منقحة للميزانية البرنامجية المقترحة، إذا لزم الأمر.

٧ - وعرض المتكلم تقرير اللجنة الاستشارية بشأن الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/72/7/Add.3 و A/72/7/Add.3/Rev.1)، وقال إن الموارد المقترحة إجمالا لمركز التجارة الدولية تبلغ ٤٠٠ ٤٥٤ ٧١ فرنك سويسري قبل إعادة تقدير التكاليف، أي بانخفاض قدره ١,١ في المائة مقارنةً بالاعتماد المخصص للمركز للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧. والميزانية البرنامجية المقترحة في إطار الباب ١٣ تبلغ ٣٠٠ ٦٨٥ ٣٦ دولار. وفي سياق نظر اللجنة الاستشارية في هذا المقترح، طلبت موافاتها بتوزيع تفصيلي لاحتياجات المركز من الموارد المتعلقة بالسفر للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، لكنها لم تحصل على ما طلبت. وتأمل اللجنة الاستشارية أن يقدم المركز المعلومات ذات الصلة إلى الجمعية العامة خلال نظرها في الميزانية المقترحة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. وتشجع اللجنة الاستشارية أيضا المركز على أن يستمر في توسيع قاعدة المانحين له بهدف دعم برامجه وكفالة استمرارها، وتوصي بالموافقة على مقترح الأمين العام المقدم في إطار الباب ١٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة.

٨ - **السيدة بيريرا سوتومايور** (إكوادور): تكلمت باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، وأشارت إلى الدور الحاسم الذي يؤديه نظام المنسقين المقيمين في ركيزة التنمية في الأمم المتحدة. وقالت إن المجموعة تؤيد تعليقات اللجنة الاستشارية وتوصياتها فيما يتعلق بمساهمة الأمانة العامة المقترحة في ترتيب تقاسم تكاليف هذا النظام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وتشعر المجموعة بخيبة أمل لأن الأمين العام لم يستوف إلا جزئيا طلب الجمعية العامة الخاص بتقديم مقترح منقح بشأن هذا الترتيب. غير أن المجموعة تعترف بأن منظومة الأمم المتحدة تمر بمرحلة حرجة بعد أن شرعت في تنفيذ إصلاحات شاملة ترمي إلى تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ تنفيذا تاما، وتشدد على ضرورة التأكد من تماشي هذه الإصلاحات مع دورات الميزانية في المنظمة ومع أهدافها الاستراتيجية العالمية، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات. وقالت إنها تتوقع أن يفي الأمين العام بالتزامه بتنفيذ الإصلاحات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة. وستواصل المجموعة، من جانبها، الاضطلاع بجهودها من أجل تعزيز ركيزة التنمية ومواجهة القوى الكامنة التي تقوض التمتع بحقوق الإنسان وتؤدي إلى إدامة عدم المساواة وعدم الإنصاف.

٩ - وانتقلت المتكلمة إلى الميزانية المقترحة لمركز التجارة الدولية، فأبرزت دور المركز بوصفه الجهة التي تتولى التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية وأنشطة التعاون من أجل التجارة وتنمية الأعمال التجارية الدولية. وترحب الدول الأعضاء بالجهود التي يبذلها المركز في التعاون مع غيره من المنظمات الحكومية الدولية ومع البلدان والمناطق في تنفيذ ولاياته، بالنظر إلى أن هذا التعاون يمنع ازدواجية العمل واستمرارية العقلية المتقوقعة اللذين يزيدان من التكاليف ويعرقلان الإنتاجية.

١٠ - وذكرت المتكلمة أن المجموعة تولي أهمية كبيرة للعمل الذي يؤديه مركز التجارة الدولية في مجال توفير المنافع العامة العالمية من خلال توفير معلومات تحليلية عن التجارة والأسواق، وتقديم الدعم التقني، وإيجاد روابط مع الأسواق وكيانات القطاعين العام والخاص، فضلا عن تكريس المركز لجهوده من أجل تحسين القدرة التنافسية الدولية للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وتعرب المجموعة عن تقديرها للمركز لتركيزه على أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والبلدان التي تشهد نزاعات أو الخارجة من نزاعات. وإضافة إلى ذلك، ترحب المجموعة بخطط المركز الرامية إلى تفعيل إطاره المتعلق بإدارة المخاطر، وتعزيز النهج الذي يتبعه في تقدير التكاليف، وتحسين نظم إدارة المشاريع، من خلال تحسين التتبع الآلي لمؤشرات الأداء الأساسية. وتلاحظ المجموعة أيضا مع التقدير اعتزام المركز تنفيذ برامج عمله السنوية للتقييم خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ ومواصلة نشر الدروس الرئيسية المستفادة بإصدار تقرير

تجميعي سنوي عن التقييم. وأشادت المتكلمة كذلك بالتزام المركز بتعزيز المساءلة والشفافية وتحقيق نتائج جيدة.

١١ - وأردفت المتكلمة قائلة إن الهدف العام للمركز، ولا سيما التزامه بتوفير فرص العمل والتمكين الاقتصادي للنساء والشباب، يرتبط ارتباطا مباشرا بخطة عام ٢٠٣٠. ولذلك، فستجري المجموعة تحليلا دقيقا للتخفيضات المقترحة في احتياجات المركز من الموارد، التي تتصل بمكاسب الكفاءة المتوقع تحقيقها من خلال تنفيذ نظام أوموجا في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩. غير أن المركز ينبغي أن يزود بالموارد التي تكفيه للاضطلاع بولاياته ومعالجة المجالات ذات الأولوية المحددة في الإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (A/71/6/Rev.1). وخلال المشاورات غير الرسمية، ستلتمس المجموعة مزيدا من المعلومات بشأن انخفاض مستوى امتثال المركز لشرط حجز وشراء تذاكر السفر مقدما، كي يتسنى استخدام الموارد بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

١٢ - **السيدة رافازي** (سويسرا): تكلمت أيضا باسم ليختنشتاين وقالت إن ارتفاع مستوى التجزؤ على نطاق منظومة الأمم المتحدة يعيق بشدة قدرة المنظمة على التشجيع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تتطلب تنسيقا للموارد والقدرات على نطاق المنظومة. وأضافت أن توفير التمويل الكافي لنظام للمنسقين المقيمين يكتسي أهمية خاصة لتعزيز التنسيق والاتساق داخل المنظمة. وفي هذا الصدد، يدعم وفدا سويسرا وليختنشتاين جهود الأمين العام لقيادة مشاورات شاملة وشفافة من أجل معالجة مسألة التجزؤ.

١٣ - ومضت المتكلمة تقول إن نظام المنسقين المقيمين يؤدي دورا رئيسيا في إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأعربت عن تطلعها إلى تقديم التقرير الثاني للأمين العام استجابةً لقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وذكرت أن الوفدين لا يرغبان في استباق استنتاجات ذلك التقرير، لكنهما يشددان على ضرورة كفالة التمويل اللازم لنظام المنسقين المقيمين بشكله الحالي، ومن ثم فهما يرحبان بالاستعراض المستقل لترتيب تقاسم التكاليف المتعلقة بهذا النظام الذي أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تكليفا بإجرائه، والذي أكد صلاحية الصيغة الحالية لتقاسم التكاليف. ولاحظت مع القلق الاستنتاج الذي خلص إليه الاستعراض ومفاده أن ميزانية التنسيق الإجمالية لنظام المنسقين المقيمين غير كافية، وشددت على أن عدم مساهمة الأمانة العامة بحصتها في تمويل النظام يمكن أن يقوض كفاءته. ولذلك حثت الجمعية العامة على أن توافق على المساهمة المقترح أن تقدمها الأمانة العامة لهذا النظام للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠:٣٥.